في العالم وذلك للعام الرابع على التوالي

Ooredoo ضمن قائمة أفضل 50 علامة تجارية لشركات الاتصالات

أكدت مجموعة Ooredoo أنها حافظت على مركزها ضمن تقرير Telecoms 300 لعام 2020 الصادر عن وكالة Brand Finance، كواحدة من أفضل 50 علامة تجارية لشركات الاتصالات في العالم، وذلك للعام الرابع على التوالي، وبقيمة تبلغ أكثر من 3,5 مليارات دولار أميركي لعلامتها تجارية.

وحصلت مجموعة Ooredoo على المركز 41 ضمن قائمة أفضل 50 شركة، وهو ذات المركز الذي حصلت عليه الشركة في عام 2019، كما حافظت مجموعة Ooredoo على تصنيف AA+ لعلامتها التجارية للعام الثاني على التوالي. وبفضل نجاحها في تقديم علامتها التجارية بطابع ومظهر جديدين على المستوى العالمي، واستثمارها المتواصل في الشبكات عالية السرعة وحملاتها الترويجية الشهيرة التي تضم سفير العلامة التجارية العالمية ليو ميسي ونجوما محليين آخرين، نمت القيمة الإجمالية لعلامة Ooredoo التجارية أكثر من 4 مرات على مر السنوات، ما أسهم في جعلها اليوم واحدة من أبرز العلامات التجارية المعروفة عالميا في مجال الاتصالات.

وتصدر وكالة Brand Finance المختصة باستشارات القيمة السوقية والاستراتيجية تقريرا سنويا يتضمن أفضل 500 علامة تجارية لشركات الاتصالات، وفقا لتقييمات شركات الاتصالات حول العالم. ويتم تقييم العلامات التجارية أولا لتحديد قوتها ـ استنادا إلى عوامل متعددة مثل الاستثمار في التسويق والانتشار والولاء ورضا الموظفين وسمعة الشركة، ومن ثم يتم استخدام هذه المعايير لتحديد نسبة إيرادات الشركة التي تسهم بها العلامة التجارية. وتشكل المعلومات التي يتم الحصول عليها من هذين الإجراءين أساس تصنيف العلامات التجارية الأعلى قيمة في مجال الاتصالات.

وكانت وكالة Brand Finance قد أشارت سابقا إلى أن Ooredoo تشهد زيادة مستمرة في قيمة علامتها التجارية منذ أن أطلقت الشركة علامتها التجارية الجديدة عام 2013، كما تعمل الشركة حاليا في 10 أسواق في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

وواصلت مجموعة Ooredoo خلال عام 2020 تنفيذ مجموعة من البرامج الاستثمارية المهمة للارتقاء بأعمالها، بما في ذلك برنامج تحول رقمي شامل ومستمر، وإجراء ترقيات رئيسية على شبكاتها. وتعد الشركة رائدة عالميا في مجال شبكة الجيل الخامس 5G بفضل سلسلة من المبادرات التي نفذتها، والتي تتضمن نشر شبكات الألياف الضوئية والتعاون مع مزودين عالميين لأحدث أجهزة الاتصالات. كما ساهم التزام الشركة بتحقيق رضا العملاء التام في رفع القيمة الإجمالية للعلامة التجارية. وفي حديثه حول تصنيف الشركة لعام 2020، قال الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني، الرئيس التنفيذي لمجموعة Ooredoo: نعتز في Ooredoo بحصولنا مجددا على هذا التصنيف ضمن قائمة أفضل 50 علامة تجارية لشركات الاتصالات في العالم، وهو ما يعكس بالطبع إنجازاتنا المهمة في عالم الاتصالات. ويرتكز نجاحنا على عدة عوامل أساسية من بينها فريق قيادي يتمتع بخبرة واسعة وتدعمه رؤية طموحة من قبل قيادتنا الرشيدة في دولة قطر، ونشعر باعتزاز كبير ونحن نرى جهودنا المميزة تحظى بتقدير عالمي من قبل مؤسسات عالمية مرموقة ومختصة في تقييم العلامات التجارية. وأضاف قائلا: نسعى لمواصلة التطور والتوسع للوصول إلى عملاء جدد وأسواق جديدة في جميع أنحاء العالم من خلال الاعتماد على تقنيات جديدة ومبتكرة، طموحنا الدائم يتمثل في تحقيق الريادة في تجربة البيانات لعملائنا في الدول التي نعمل بها وإثراء حياة الأفراد الرقمية وضمان استفادة الجميع من مزايا شبكة Ooredoo سواء على الصعيد الشخصي أو في مجالات الأعمال، وخصوصا خلال هذه الفترة الاستثنائية التي يتزايد فيها الطلب على استخدام الشبكات، ونحن نعتز بأننا حاليا ضمن مقدمة الشركات العالمية فيما يتعلق بإطلاق خدمات شبكة 5G تجاريا بشكل كامل، ونتطلع إلى مواصلة العمل وتعزيز مكانتنا ضمن أفضل 50 علامة تجارية في العالم لهذا العام.

آل ثاني: نسعى لمواصلة التطور والتوسع للوصول إلى عملاء جدد وأسواق جديدة

الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني

قال إنه من السابق لأوانه تقييم أثر «كورونا» على العقار حالياً.. الصورة لم تتضح بعد

الحجرف للمؤجرين في عمارات «الأوقاف»: ترقبوا أخباراً طيبة

- نسعى لإيجاد حلول توافقية بين الملاك والمستأجرين.. لتطبيق مبدأ «لا ضرر ولا ضرار»
- «ريم» اقترحت على محافظها العقارية تقديم خصم لفترات طويلة بدلاً من الإعفاء شهر كامل

طارق عرابي

أكد الرئيس التنفيذي لشركة «ريم العقارية» شلاش الحجرف أنه من الصعب على أي كان تقييم أثر فيروس كورونا على القطاع العقاري في الوقت الراهن، إذ لا يمكن تقييم هذا الاثر بشكل جزافي خلال المرحلة الحالية ما لم تتضح الصورة بشكل أكبر.

وأضاف الحجرف، خلال اللقاء الذي نظمته شركة «ريم العقارية» عبر الانستغرام للحديث عن أثر فيروس كورونا على القطاع العقاري، أن تقييم هذا الأثر يتطلب الحصول على الكثير من البيانات، وإنجاز مجموعة من استطلاعات الرأي والتقارير والمناقشات، والبحث في السجلات المالية للمنشآت التجارية، للاطلاع على حجم الضرر الذي تعرضت له.

وقال أنه لا يمكن في الوقت الحالي قياس الاضرار التي تعرض لها القطاع العقاري في الكويت بشكل مبسط وسريع، فالأمر يحتاج إلى وقت طويل لمعالجة آثار هذه الازمة ومحاولة حصر الاضرار والخروج بالطريقة المثلى لمعالجتها، لكنه استدرك قائلا إن الاضرار التي تعرض لها القطاع العقاري تختلف باختلاف طبيعة العقار نفسه (سكني، استثماري، تجاري، صناعي، مخازن).

دراسة الوضع

وأكد الحجرف على ان شركة ريم العقارية والتي تدير محافظ عقارية (حكومية وخاصة) سعت منذ بداية الازمة إلى إيجاد حلول توافقية توازن بين طرفي المعادلة الرئيسية (ملاك العقارات والمستأجرين)، على مبدأ «لا ضرر ولا ضرار»، كما أنها قدمت دراسات مطولة للملاك قامت من خلالها بتصنيف العملاء على حسب طبيعة عقد الايجار، وطبيعة المنشأة، مع الاخذ بعين الاعتبار مدى الضرر الذي تعرض له العملاء سواء في القطاع التجاري أو الاستثماري أو السكني.

وأشار إلى أن نقاشات عديدة عقدت مع الملاك حول نوعية المستأجرين ومدى تأثر الدخل جراء إيقاف الأعمال، فهناك مستأجرون لمحلات تجارية أوقفت أعمالهم بقرار من مجلس الوزراء، وهناك مؤجرون في العقار الاستثماري يعملون بالقطاع الخاص ولم يتسلموا رواتب منذ بداية الازمة.. وغيرهم من العملاء الذين يجب النظر إلى أوضاعهم كل على حدة.

شلاش الحجرف

حلول واقعية

ولفت الحجرف إلى أهمية العمل على إيجاد حلول عملية وواقعية وحاسمة للأخذ بيد الجميع والوصول إلى طريقة معينة تضمن استمرار العلاقة بين الملاك والمؤجرين في مختلف القطاعات العقارية، مبينا أن الدراسة التي سلمتها الشركة لملاك العقارات لديها تضمنت توصيات بضرورة تقديم خصم جزئي من الايجارات لأصحاب الأنشطة التجارية المغلقة وغير المغلقة، أما بالنسبة للعملاء غير المتضررين من الاجراءات الحكومية الرسمية فيتم النظر في مدى الضرر غير المباشر عليهم قبل اتخاذ أي قرار بشأنهم.

وتابع بالقول: فيما يتعلق بعملاء الوحدات السكنية، فقد اقترحت «ريم» تقديم خصم معين على فترات طويلة بدلا من التركيز على إعفاء شهر كامل، بما يضمن تقليل الالتزامات على المؤجرين من جهة، واستمرار التدفقات النقدية لملاك العقارات للوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك وأعمال الصيانة من الجهة الاخرى.

وأضاف: لم يتم حتى الآن إصدار أي قرار يتعلق بالخصومات على الإيجارات في العقار الاستثماري، وتحديدا في محفظة الامانة العامة للاوقاف، مبينا أن التواصل مستمر مع «الاوقاف» وأنه ستكون هناك أخبار طيبة في هذا الشأن قريبا، بينما ستكون هناك سياسة خاصة بالمؤجرين من أصحاب الانشطة التجارية المغلقة والمتضررة، لافتا في الوقت نفسه إلى أن قرار الخصم والاعفاء ليس بيد شركة ريم العقارية فهي مجرد مدير للعقارات المملوكة للغير.

وقف الإجراءات القانونية ضد المتخلفين عن السداد

أكد الحجرف أنه تم وقف جميع الاجراءات القانونية ضد كل المؤجرين الذين لم يلتزموا بسداد الايجارات، متوقعا أن يتم في القريب العاجل إقرار سياسة منصفة وواضحة تلمس حاجات جميع العملاء.

ونصح المؤجرين بسداد الاجرة ولو بشكل جزئي لإثبات حسن النية والمبادرة في سداد جزء من الالتزامات، لافتا إلى أنه لن يتم النظر إلى أي مستأجر غير ملتزم بسداد الأجرة في حال إقرار سياسة الاعفاء أو الخصم مستقبلا.

خصومات فعلية.. وأخرى بالطريق

قال الحجرف إن بعض المحافظ العقارية قدمت خصومات فعلية منذ بداية الازمة، والبعض الآخر بصدد الاعلان قريبا عن سياساتها في تقديم خصومات على عقاراتها، لكنه استدرك أن الشريحة المستهدفة في الحصول على الخصومات يجب أن تكون شريحة مستحقة بالفعل.

السداد الإلكتروني مطلب مهم

نصح الحجرف الشركات العقارية بضرورة اعتماد السداد الالكتروني للإيجارات، حفاظا على سلامة وصحة جميع الاطراف، كما أنه يوفر الوقت والجهد والتقارب.

لتفادي السحب من الاحتياطيات أو تسييل الأصول

«الجمعية الاقتصادية»: «الدين العام» ضرورة وفق ضوابط محددة

طارق عرابي

أكد رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية مهند الصانع على أن الكويت واجهت مؤخرا العديد من التحديات، بدءا من انخفاض الايرادات النفطية، وتآكل الاحتياطيات المالية، وعدم القدرة على إيجاد بدائل للدخل، الأمر الذي تسبب في تخفيض التصنيف الائتماني للكويت، داعيا إلى التحرك السريع قبل وقوع أخطار أخرى من بينها تخفيض سعر صرف الدينار.

وأضاف الصانع خلال ندوة «التحديات الإقتصادية ومستقبل وطن» التي نظمتها الجمعية الاقتصادية عبر الانترنت مساء أمس، أن الدين العام أصبح ضرورة في ظل هذه الاوضاع لعدم وجود سيولة وأيضا لتفادي اللجوء الى السحب من الاحتياطيات وتسييل الاصول المملوكة لها على ان يكون القانون من خلال ضوابط محددة من بينها ربط حجم الاقتراض بنسبة الناتج المحلي بحيث لا يتعدى 50 او 60٪ لتحقيق الامان المالي، وأن يتم توجيه الاقتراض للأطر السليمة والانفاق الاستثماري وفقا للقانون.

ودعا الصانع الى ضرورة ترحيل كل الارباح المحتجزة لدي الجهات المستقلة لدعم سيولة صندوق الاحتياطي العام، وأن يتم وضع خطة طويلة الأجل للتعامل مع العجوزات من خلال تخفيض الانفاق وترشيد المصروفات.

كما دعا الصانع الى ضرورة إفراج الحكومة عن المبالغ المحتجزة لديها للموردين والمتعاملين معها من الشركات الكويتية، خاصة بعد ان وصلت تلك المبالغ الى اكثر من مليار دينار، لافتا إلى أن هذه المبالغ يمكن ان تنعش الاقتصاد المحلي فيما لو أعيد تدويرها مرة اخرى.

من جانبه، شدد المستشار المصرفي محمد الجوعان على ضرورة الاسراع في اقرار قانون الدين العام، خاصة في ظل وجود أزمة سيولة حكومية باتت تهدد صندوق الاحتياطي العام، مستغربا تحويل مشكلة اقتصادية الى خلاف سياسي وقانوني.

وقال انه ما لم تقترض الحكومة لتمويل العجز الحالي في الميزانية، فإنها ستواجه خيارين كلاهما مر، الاول عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، والثاني التوجه نحو تسييل احتياطياتها، لافتا إلى ان الفرصة الحالية تاريخية ولن تتكرر وعلينا اغتنامها، فالأسعار المتدنية للفائدة تجعل من الوقت الحالي هو الأنسب للاقتراض، في حين ان توجه السحب من الصناديق السيادية سيعرض الكويت لخسارة 5٪ من عوائد الاستثمار لتلك الاحتياطيات، وذلك مقارنة بكلفة الاقتراض الحالية 1,5٪. وأشار الجوعان الى ان بورصة الكويت مقبلة على إنجاز تاريخي بادراجها ضمن مؤشر الأسواق الناشئة وهذه الخلافات من شأنها زعزعة ثقة المستثمرين الأجانب الذي ضخوا خلال الفترة الماضية أكثر من مليار دينار في البورصة.

من جانبه، قال رئيس قسم الاقتصاد بجريدة الجريدة محمد البغلي ان قانون الدين العام موجود في جميع انحاء العالم ويتم اللجوء إليه من قبل الدول للصرف على تحفيز الاقتصاد والمشاريع وتهيئة المناخ الاستثماري بها.

وأشار البغلي الى ان الكويت استطاعت خلال السنوات العشر الأخيرة تحقيق فوائض مالية كبيرة تصل الى 100 مليار دينار، وذلك في الفترة من 2003 الى 2013 الا انها لم تحسن استغلال هذه الأموال في تنمية الاقتصاد، وهو ما ظهر واضحا خلال الفترة الماضية وتحديدا منذ 2014 الذي ظهر فيه العجز المالي واستنفد أغلب سيولة صندوق الاحتياطي العام والذي كان في 2014 بحدود 60 مليار دينار وهو الآن 17 مليار دينار اي تم صرف 43 مليار دينار خلال هذه السنوات القليلة على سداد عجز الموازنة وسداد المصروفات التي تتم خارجها.

«اتحاد المصارف»: خطة العمل المبدئية للبنوك قيد الدراسة حالياً

قال اتحاد مصارف الكويت انه بالإشارة إلى الأخبار التي تم تداولها مؤخرا حول خطة العمل المبدئية للبنوك الكويتية لعودة النشاط بعد انتهاء الحظر الكلي بأن الموضوع قيد الدراسة حاليا بين البنوك شأنها في ذلك شأن جميع القطاعات التي تستعد حاليا تحسبا للتخفيف التدريجي للإجراءات الاحترازية، وأكد الاتحاد أنه سيقوم بالإعلان عن أي قرارات أو إجراءات يتم اتخاذها بالاتفاق مع بنك الكويت المركزي والتي تتعلق بهذا الشأن متى تم التوصل إلى صيغتها النهائية انطلاقا من مبدأ الشفافية الذي تتعامل به جميع البنوك.

ابتداءً من يونيو المقبل تماشيا مع خفض الإنتاج الطوعي من الكويت والسعودية

«نفط الخليج»: وقف إنتاج «الخفجي» لمدة شهر

قال الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية لنفط الخليج بالوكالة عبدالله السميطي إن اللجنة التنفيذية المشتركة وهي أعلى هيئة إدارية بعمليات الخفجي المشتركة تدارست بدائل تطبيق توجه كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بخفض الإنتاج الطوعي وذلك ليكون بواقع (50٪) من معدل الإنتاج الحالي لحقل الخفجي المشترك، إلا أنه ونظرا لما تسببه نسبة الخفض هذه من زيادة في معدلات حرق غاز الشعلة الضار عن المعدلات المحددة من قبل الرئاسة العامة للأرصاد وحماية الأمن والبيئة بالسعودية، فقد قررت اللجنة التنفيذية المشتركة رفع نسبة خفض الإنتاج لتكون بواقع 100٪.

وأضاف السميطي انه بناء على ما تقدم، فقد أصدرت اللجنة التنفيذية بعمليات الخفجي المشتركة القرار رقم 03/2020 والصادر بتاريخ 14 مايو 2020 بشأن وقف إنتاج النفط المؤقت من حقل الخفجي بنسبة (100٪) وإغلاق المنشآت التابعة لمدة 30 يوما ابتداء من يونيو 2020 مع الأخذ بالاعتبار كل إجراءات واحتياطات السلامة اللازمة لضمان الاستئناف الآمن للإنتاج تلقائيا في تاريخ 1 يوليو 2020.

يذكر أن ذلك جاء بناء إلى الاجتماع الاستثنائي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط وشركائها «أوبيك+» الذي عقد بتاريخ 9 أبريل 2020، وما تمخض عنه من اتفاق خفض حصص الإنتاج لعدد من الدول نتيجة للتراجع الحاد في أسعار النفط، وإدراكا لضرورة العمل المشترك لإعادة الاستقرار والتوازن لأسواق النفط العالمية، وتأكيدا لما تم الإعلان عنه من جانب الكويت والسعودية والإمارات من قيادة جهود المنظمة بإجراء الخفض الإضافي الطوعي لإنتاج النفط.

توقعات بهبوط «الصخري الأميركي» في يونيو لأدنى مستوى بعامين

النفط يرتفع بفعل مؤشرات على خفض الإنتاج

رويترز: ارتفعت أسعار النفط للجلسة الرابعة على التوالي خلال تداولات أمس وسط مؤشرات على أن المنتجين يخفضون الإنتاج كما وعدوا وعلى تحسن الطلب، مع قيام مزيد من الدول بتخفيف القيود المفروضة للتصدي لجائحة فيروس كورونا. وكان خام برنت مرتفعا 25 سنتا بما يعادل 0,7٪ إلى 35,06 دولارا للبرميل، بعد أن لامس في وقت سابق أعلى مستوياته منذ التاسع من أبريل.

وزاد الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 43 سنتا أو 1,4٪ مسجلا 32,25 دولارا للبرميل. وكان السعر ارتفع إلى 33,44 دولارا في وقت سابق من الجلسة، ليبلغ ذروته منذ 16 مارس.

وقال المدير العام للأبحاث في نيسان للأوراق المالية هيرويوكي كيكوكاوا «معنويات المستثمرين تحسنت إذ يبدو أن (أوبيك+) تقلص الإنتاج كما وعدوا هذا الشهر، مع مزيد من التخفيضات الطوعية المتوقعة في يونيو».

وأضاف «في نفس الوقت، ثمة تفاؤل متزايد بأن تخفيف الإغلاقات الشاملة العالمية (بسبب فيروس كورونا) سيساعد على تعزيز النشاط الاقتصادي ويغذي الطلب».

من جهة أخرى، قالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية في تقرير شهري إن إنتاج النفط من التشكيلات الصخرية السبعة الرئيسية في الولايات المتحدة من المتوقع أن يسجل هبوطا قياسيا بمقدار 197 ألف برميل يوميا في يونيو إلى 7,822 ملايين برميل يوميا.

ووفقا لبيانات إدارة معلومات الطاقة، فإن الإنتاج من التشكيلات الصخرية سيكون الأدنى منذ أغسطس 2018.

وتضاعف إنتاج الخام الأميركي من التشكيلات الصخرية إلى أكثر من المثلين منذ 2013 مما رفع مجمل إنتاج البلاد من النفط إلى مستويات قياسية جديدة. ويكبح المنتجون الإنتاج منذ مارس وسط وفرة في المعروض وهبوط حاد في الطلب بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد.

ومن المتوقع أن يهبط إنتاج الخام في يونيو في كل من المناطق الصخرية السبع الرئيسية وأن يكون أكبر هبوط، ويبلغ حوالي 87 ألف برميل يوميا، في حوض برميان في تكساس ونيو مكسيكو. وفي برميان، أكبر منطقة صخرية منتجة للنفط، من المتوقع أن يهبط الإنتاج إلى حوالي 4,29 ملايين برميل يوميا.